



المجلد الحادي عشر - العدد السادس والأربعون  
مجلة علمية فصلية محكمة  
جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية  
الطبعة الحادية عشر - السنة السادسة



رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (1235) سنة 2009م

ISSN (Print): 2071-6028  
ISSN (Online): 2706-8722

# المحتويات

ت	البحث	الباحث	بحث في	الصفحة
١	الحقيقة القرآنية في تكاليف الأعمال وجزائها وتسهيلها على النفوس	الأستاذ المساعد الدكتور محمود عقيل معروف	تفسير	٥٦-١
٢	مرويات قيس بن أبي حازم البجلي عن العشرة المبشرة بالجنة عدا الخلفاء الراشدين جمعاً وتخريجاً	الأستاذ المساعد الدكتور ثامر عبد الله داود	حديث	٩٦-٥٧
٣	مرويات شعبة بن الحجاج التي أعلاها النسائي بالمخالفة في كتابه عمل اليوم والليلة دراسة نقدية	السيد خالد إحسان سعيد الأستاذ المساعد الدكتور عبد الستار إبراهيم صالح	حديث	١٤٤-٩٧
٤	اختصار الحديث عند الإمام الترمذي في كتابه الشمائل	المدرس الدكتور علي إبراهيم نعمي	حديث	١٧٢-١٤٥
٥	مناهج العلماء في طريقة تصنيف كتب العلل	المدرس الدكتور علاء كامل عبد الرزاق	حديث	٢٢٦-١٧٣
٦	استدلال الأصوليين بحديث: (وقعت على امرأتي وأنا صائم...) جمعاً ودراسة	الأستاذ المشارك الدكتور سلطان بن حمود العمري	أصول فقه	٢٦٠-٢٢٧
٧	الفروق الأصولية التي نص عليها الإمام القرافي في كتابه الذخيرة جمعاً وتوثيقاً	المدرس الدكتور محمد حامد عطوي	أصول فقه	٢٨٢-٢٦١
٨	المسائل التي اختلف فيها القول عند الإمام الرازي بين كتابي المحصول والمعالم جمعاً وتوثيقاً	المدرس الدكتور بلال حسين علي	أصول فقه	٣١٤-٢٨٣
٩	مقاصد التوحيد وعلاقتها بالحكم الشرعي الأصولي أركان الحكم أنموذجاً	الباحث علي محمد الصغير أحمد المدرس الدكتور أمين أحمد عبدالله قاسم النهاري المدرس الدكتور رشدي بن رملي	أصول فقه	٣٥٦-٣١٥

ت	البحث	الباحث	بحث في	الصفحة
١٠	الرقابة على أعمال الإدارة وأنواعها في الإسلام مع التطبيق في النظام السعودي	الأستاذ الدكتور ناصر بن محمد بن مشري الغامدي	فقه	٤٠٨-٣٥٧
١١	السنة في القنسوة للشيخ محمد بن حمزة الأيدني الكوز لحصاري المتوفى سنة: (١١٢١هـ) دراسة وتحقيق	الأستاذ المساعد الدكتور عبدالله داود خلف	فقه	٤٤٤-٤٠٩
١٢	قاعدة السلطان ولي من لا ولي له دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية	الأستاذ المشارك الدكتور عبد المجيد بن محمد السبيل	فقه	٤٨٢-٤٤٥
١٣	موجبات الاحتياط في تكفير المسلم	الأستاذ المشارك الدكتور سلطان بن عبد الرحمن العميري	عقيدة	٥١٠-٤٨٣
١٤	الموقف الاستشراقي المنصف من الأثر الإسلامي في رواد حركات الإصلاح النصرانية دراسة تحليلية	الأستاذ الدكتور محمد بن سعد السرحاني	فكر	٥٦٠-٥١١
١٥	أوصاف الراسخين في العلم وأثرها في حفظ الأمن الفكري	الأستاذ الدكتور مشعل بن غنيم المطيري	فكر	٦٠٦-٥٦١



# الحقيقة القرآنية في تكاليف الأعمال وجزائها وتسهيلها على النفوس

الأستاذ المساعد الدكتور

محمود عقيل معروف  
isl.mahmooda@uoanbar.edu.iq

جامعة الأنبار

كلية العلوم الإسلامية

قسم التفسير وعلوم القرآن

البحث رقم ١

## ملخص البحث

أ.م.د. محمود عقيل معروف

وضع القرآن الكريم قواعد عامة للواقعية في التكاليف بالأعمال، لتتناسق مع طبيعة الأشياء ووقائع الزمان والمكان، وهي بذاتها حقيقة مهمة تبنى على أساسها قدرة المكلف ومقدور استطالته في تحمل التبعات التي ينطوي تحتها مسؤولية الجزاء في تصور ميزان قبول الأعمال وردها. ومنه يمكن تلخيص أهم ما جاء في البحث على ما يأتي: ١. مراعاة كافة الجوانب والمجالات في الطاقة والوسع، فضلا أن بعض التكاليف فيها من المشقة الكائنة في وسع الإنسان وقدرته وطاقته. ٢. الترغيب لعمل الخير، والمحافظة على أداء الواجبات الدينية، وهو ما جبلت فطرة الإنسان، فالميل إلى الخير مما أودع في نفسه، بخلاف الشر الذي يعتاده بجهد وتكلفه. ٣. ينبغي للداعي لجنابه تعالى التفكير والتذكر والتبصر، لإشعال جذوة الإقبال على الله بالخشية والرجاء. ٤. الأجر على قدر المشقة، وعلى قدر منفعة العمل، فالأعمال لا تتفاضل بالكثرة، وإنما تتفاضل بما يحصل في القلوب حال العمل. ٥. من تمام قبول الدعاء الاجتماع، لما للهمم والأرواح من تأثير في حصول الفضل والالتجاء. ٦. العفو عن الخواطر والوساوس وحديث النفس مالم توصل الشخص إلى القصد والعزم. ٧. دور مسلم في تنمية هذه القضية واعتبارها محورا رئيسيا في منطلق إيمانه وعمله وبقينه، فهي مقدمة على سائر القضايا حسب منزلتها في منهاج الله تعالى.

الكلمات المفتاحية: الحقيقة، القرآن، التكاليف

## THE QURANIC TRUTH ABOUT THE ORDER OF DEEDS AND ITS REWARD AND EASINESS ON SOULS

Ass.Prof.Dr. Mahmood A. Maroof Al- Aani

### Summary

*The Noble Qur'an has set general rules for reality in order of deeds to be consistent with the nature of things and the realities of time and place, which are in and of themselves an important truth on which the ability of the ordered is based and his/her ability to bear the consequences under which the responsibility of penalty (or reward) is involved in the perception of the balance of accepting and returning deeds. Hence, the major points included in the research can be summarized in the following: 1. Taking into account all aspects and areas of capacity and ability as well as some of the orders in it from the hardship that resides in the human capacity and ability. 2. Encouragement to do good deeds, and keep the performance of religious duties, which is what makes the human innateness, so the tendency to goodness is what is implanted in himself, in contrast to the evil that he is accustomed to with his effort and willingness. 3. The preacher is supposed to think, remember and see, in order to stimulate the ember of turning to Almighty Allah with fear and hope. 4. The reward is based on the hardship and the benefit of the deed. The deed is not differentiated by abundance. Rather, it is differentiated by what happens in the hearts in the event of the deed. 5. From fully accepting the supplication of the concurrence, because of their influence and the spirits in obtaining the favor and the recourse. 6. Pardon the thoughts, obsessions, and self-revelation, unless the person reaches the intention and determination. 7. The role of a Muslim in developing this issue and considering it a major focus in the basis of his belief, his good deed and his certainty. It is an introduction to all issues according to their status in the approach of Almighty Allah.*

*Key words: the truth, the Qur'an, costs*

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد المبعوث بالشرعة السمحاء والمنهج الوضاء وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً... وبعد.

إن الله عز وجل هو الذي يعلم مقدار الطاقة البشرية وحدود استطاعتها، لتتسق مع طبيعة الأشياء ووقائع الأمور، ولعله من أعظم المبادئ التي ترشح المبادئ القرآنية للخلود والتطبيق في كل زمن ومكان.

ونحن في حياتنا العملية نصنع ذلك؛ فنجد المهندس الذي يصمم آلة يخبرنا عن مدى قدرتها، فلا يحملها فوق طاقتها وإلا تفسد. وإذا كان الصانع من البشر لا يكلف الآلة الصماء فوق ما تطيق، أيكلف الذي خلق البشر فوق ما يطيقون؟ محال أن يكون ذلك.

وهذه الجملة وإن كانت في مقامها هي بسبيل تقرير كون الله تعالى، فإنها في إطلاقها تتضمن مبدأ من أمهات المبادئ القرآنية الذي تكرر تقريره بأساليب متنوعة وهو أن الله سبحانه وتعالى لا يكلف الناس إلا وسعهم.

والوسع يتناول فيما يتناول عدم التعارض مع القابليات والإمكانات وعدم التعرض للأخطار والأضرار، فالمسلمون حسب هذا المبدأ ليسوا مكلفين بما ليس في إمكانهم وقابلياتهم الجسدية والنفسية والمالية ولا بما يكون فيه تعريض حياتهم للخطر والتهلكة والحرمان سواء أكان ذلك بسبيل الواجبات والتكاليف التعبدية أم غير التعبدية. وإنما يطلب ذلك منهم في نطاق الطاقة وحدود الإمكان والمعقول.

إن الله تعالى عندما يأمر عباده وينهى لمنافع لهم ولضرر يلحقهم، لا لمنافع تكون له بالأمر فيأمر، أو بضر يلحقه فينهى عن ذلك، فيكون الأمر جارا منفعة، وفي

النهي دافعا مضرة، كما يكون في الشاهد أن من أمر آخر بشيء إنما يأمر لمنفعة تتأمل فيه، وينهى عن شيء لدفع ضرر يخافه. وتعالى الله عن ذلك.

فالموازنة الأمانة تبتدئ في تحديد مسؤولياتنا وأمانتنا في هذه الحياة الدنيا، ثم يعطى كل مسؤولية حقها على أساس القواعد الآلهية الربانية.

فالإنسان مسؤول مسؤولية كاملة عما يصدر منه من أفعال، وعلى ذلك يأتي الثواب والعقاب. فمسؤولية كل فرد واضحة جلية عن العمل الذي يقوم به سواء كان هذا العمل من أجل نفسه أو من أجل غيره إذ هو لا يتحمل تبعه عمل إنسان آخر، ولكنه مسؤول عن الطريقة التي أتى بها هذا العمل أو ذلك بعد أن علم وتعلم سبل الخير والشر.

إن جهداً كبيراً في حياة الأمة يُهدر فيما لا طائل تحته، فوضى ولهو وعبث، وسوء إدارة ونظام، وجهود كثيرة تتبعثر وتضيع، وأثر ذلك في جميع نواحي حياة المسلمين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

فإذا اتخذ المسلمون العدة وقاموا ببذل الوسع في استكمال الوسائل التي أرشد إليها المولى سبحانه، وساروا على السنن التي هدى إليها البشر، فإنه يستجيب دعوتهم وينصرهم على أعدائهم ويكتب لهم الشأ والشأن.

وأخيراً لا آخراً فإذا استقر الإيمان في قلب الإنسان حرك جوارحه للعمل والطاعة، وكلما قوي الإيمان قويت العبادات، وزادت الطاعات.

وإنما يغفل الغافلون من البشر؛ لأن قلوبهم في غمرة عن الحق، لم يمسه نوره المحيي؛ لانشغالها عنه، واندفاعها في غمرة النية وسط غمرة من الجهل والظلم، والإعراض تمنعهم من الوصول إلى هذا القرآن والانتفاع به، فأصل الأوامر والنواهي ليست هي الأمور التي تشق على النفوس، بل هي غذاء للأرواح ودواء للأبدان، وحمية عن الضرر.

وفي ملحظ ما سبق كان الموضوع منساقا ومتناسقا في المتناول والتأصيل وقد عمدت لفهرسة خطة البحث على النحو الآتي:  
مقدمة للبحث أوضحت فيها فكرتي للموضوع وخاتمة وضعت فيه نتائج البحث وبعض الإشارات والإرشادات.

وقسمت البحث على ثلاثة مباحث:

الأول: وسعة التكليف وتعلقه بالكسب والاكتساب.

الثاني: بيان حال المكلف مع المكلف بين التضرع والاستكانة.

الثالث: التحريض على ما وصف به الصالحون وتسهيله على النفوس. وبيان

جزائهم.

هذا؛ ومن الله تعالى أستمدّ العون والمدد، فما كان من صواب فمن الله، وأحمده

على ذلك، وما كان من خطأ فمن نفسي وأستغفر الله منه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



## تمهيد:

وضع الله جل وعلا بين يدي المسلمين قواعد عامة للواقعية في التكاليف بالأعمال، وفي تحديد مناهج الحياة للناس، ليهتدوا بهديها، ويتخذوها أساساً لكل ما يستنبطونه من أحكام تشريعية، ومناهج عملية<sup>(١)</sup>.

فالتكاليف التي حملها رسل الله إلى الناس، إنما هي لإصلاح معاشهم ومعادهم، وإقامتهم على طريق مستقيم، إذ ليس فيها إعنات ولا حد لقدرة الإنسان وقوة احتماله، فما هي إلا رحمة من رحمات الله، وفضل من أفضاله على عباده، تفتح لهم مغالق الخير، والحق، والهدى<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يتصور المسلم رحمة ربه وعدله في التكاليف التي يفرضها عليه في خلافته للأرض، وفي ابتلائه في أثناء الخلافة وفي جزائه على عمله في نهاية المطاف، ويطمئن في هذا كله فلا يتبرم بتكاليفه، ولا يضيق بها صدرا، ولا يستقلها كذلك، وهو يؤمن أن الله الذي فرضها عليه أعلم بحقيقة طاقته، ولو لم تكن في طاقته ما فرضها عليه. ومن شأن هذا التصور فضلا عما يسكبه في القلب من راحة وطمأنينة وأنس أن يستجيش عزيمة المؤمن للنهوض بتكاليفه، وهو يحس أنها داخلة في طوقه ولو لم تكن داخلة في طوقه ما كتبها الله عليه، فإذا ضعف مرة أو تعب مرة أو ثقل العبء عليه، أدرك أنه الضعف لا فداحة العبء، واستجاش عزمته ونفض الضعف عن نفسه وهم همة جديدة للوفاء، ما دام داخلا في مقدوره وهو إحياء كريم لاستنهاض الهمة كلما ضعفت على طول الطريق، فهي التربية كذلك لروح المؤمن وهمة وإرادته فوق تزويد تصوره بحقيقة إرادة الله به في كل ما يكلفه<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها: ١٩٤.

(٢) ينظر: التفسير القرآني للقرآن: ٣٨٩/٢.

(٣) ينظر: في ظلال القرآن: ٣٤٤/١.

لقد كان مسك الختام في سورة البقرة إبداء ما تفضل الله به على هذه الأمة من التكاليف السمحة السهلة التي لا ضيق ولا حرج فيها من قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لِطَآئِفَةٍ لَنَا بِهِ ۗ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٣١﴾ [البقرة]، فالإيمان وأهله منصور على الكفر وأعدائه إن صح وصدقت العزيمة وتوافر الإخلاص والصدق، وذلك بعدما بدأ الله تعالى هذه السورة بالكلام على القرآن والمؤمنين ومقارنتهم بالكافرين، ولا سيما أخبار اليهود، ثم أرشد تعالى إلى كثير من الأحكام كالصيام والحج والطلاق، ومحاجة الضالين، ثم ذكر سبحانه أحكاما للجماعة في القتال، وفي السلام، في الأسرة وفي المجتمع، وفي التعاون بين الآحاد بالإنفاق في سبيل الخير وإعلاء كلمة الحق والفضيلة، ثم في الأسباب المفرقة بين الجماعات كالربا، ثم في المعاملات الفاضلة التي تحفظ فيها الثقة المتبادلة بين آحاد الجماعات الإسلامية، وختم السورة بالكلام عن إيمان الرسول ﷺ والمؤمنين بالكتب السماوية وبالرسل الكرام دون تفريق أو تفضيل في أصل الرسالة والتشريع، فهو سبحانه لم يكلف الناس إلا بما في قدرتهم، وسيحاسبون على أعمالهم، وأن من شأن الأختيار أن يكثر من التضرع إليه بخالص الدعاء والإنابة<sup>(١)</sup>.

إنَّ الإنسان ليس مكلفاً بالإسلام كله، ولا مطالباً بالواجبات كلها، فالآية تبيح له أن يأخذ ما يدخل ضمن وسعه وطوقه وقدرته مهما كانت درجة الوسع والطوق والقدرة، حتى لو كانت في أدنى مستوياتها وأضعف حالاتها.

(١) ينظر: زهرة التفاسير: ١٠٨٦/٢، والتفسير المنير: ١٣٢/٣.

لكن قد يعتمد البعض ويجعلونها حجةً ودليلاً ومستنداً لهم، على تقصيرهم في أداء الواجبات والتزام الأوامر وترك المحظورات، إذ أنها تبيح لهم ذلك، وتجعلهم في منأى عن المسؤولية والعقاب جزاء هذا التقصير والتفريط.

ثم إنه تعالى بين أن من إرادته اليسر لعباده، فلا يكلفهم إلا بما يكون في دائرة الطاقة من غير مشقة، وهكذا في كل طاعة له سبحانه لا يكلف الإنسان ما يشق عليه فيستحيل أن يفعله، وإنما يكلف بالشيء الذي قد يكون فيه شيء من الجهد والتعب حتى يؤجر، وهو أيضاً يقدر على ذلك، ويقدر على ما هو أشبه به، فيقول مخبراً عن عدله في شرعه على عباده في الدنيا تعالت حكمته: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كَنْبٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظَاهَمُونَ﴾ [المؤمنون] (١).

ولمعرفة ما توارد من معان ودلالات وإرشادات في الآيتين أوضحها في المباحث الثلاثة الآتية، والتي سيكون المبحث الأول والثاني خاص بالنص الأول والثالث منها خاص بالنص الثاني.

(١) ينظر: زهرة التفاسير: ٥٠٨٨/١٠.

## البحث الأول:

### وسعة التكليف وتعلقه بالكسب والاكتساب

لا بد لنا قبل الشروع في بيان النص أن نعرف السياق الذي ورد فيه أولاً وهو ما بينته آنفاً، ثم مناسبة نزولها ثانياً، لنصوب الفهم الخاطئ ونقدم الفهم الصائب لأن الاطلاع على هذين الأمرين ضروري لفهم أدق، واستنتاج أصوب، ثم نعرض ما ورد فيها من معان وفي فقرات ثلاث:

### المطلب الأول:

#### بيان نسخها واحكامها

ورد في سبب نزولها وما يتعلق بنسخها لما قبلها أو تخصيصها من قوله تعالى:

﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُورُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾﴾ [البقرة] على قولين:

**الأول:** أنها منسوخة، وهذا القول مروى عن جماعة من الصحابة والتابعين منهم علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس في رواية عنه رضي الله عنه والحسن وقتادة وسعيد بن جبيرة والشعبي وعكرمة، وبه قال السمعاني، وابن كثير، والشوكاني، وصديق حسن خان<sup>(١)</sup>.

واستدل أصحاب هذا القول بما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (لما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾، اشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بركوا على الركب فقالوا: أي رسول الله! كلفنا من الأعمال ما نطيق: الصلاة والصيام والجهاد والصدقة،

(١) ينظر: جامع البيان: ١٣٥/٥-١٣٦، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: ٥٧٤/٢، والناسخ والمنسوخ:

٢٧٣، وتفسير القرآن للسمعاني: ٢٨٧/١، والجامع لأحكام القرآن: ٤٢١/٣، وتفسير القرآن العظيم:

٧٣٠/١، واللباب: ٥١٥/٤، وفتح القدير: ٣٥٠/١، وفتح البيان: ١٥٨/٢.

وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها. قال رسول الله ﷺ: أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلما اقترأها القوم ذلت بها ألسنتهم، فأنزل الله في إثرها: ﴿ءَأَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ...﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى فأنزل الله ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال: نعم ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾، قال: نعم، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾، قال: نعم، ﴿وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾، قال: نعم<sup>(١)</sup>.

وفي رواية أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وإن تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾، دخل قلوبهم منها شيء لم يدخل قلوبهم من شيء. فقال النبي ﷺ: (قولوا: سمعنا وأطعنا وسلّمنا، فألقى الله الإيمان في قلوبهم، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (قال: قد فعلت) رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا (قال: قد فعلت) رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (قال: قد فعلت)<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: ﴿وإن تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾، نسختها الآية التي بعدها<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب (بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق): ١/١١٥، (١٢٥).  
(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب (بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق): ١/١١٦، (١٢٦).  
(٣) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب (وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ..): ٤/١٦٥٢، (٤٢٧١).

وقالوا: هذه الأحاديث فيها دلالة واضحة على أن الآية منسوخة حيث صرحا بالنسخ، لتأخر الآية الثانية عن الأولى.

الثاني: أنها محكمة لا نسخ فيها: وهو ما نص عليه جمع من المفسرين وهذا القول مروى عن جماعة من المفسرين من السلف منهم ابن عباس رضي الله عنهما والربيع بن أنس والحسن، وبه قال الطبري، والنحاس، والجصاص، وابن عطية، وأبو حيان، والقرطبي وغيرهم<sup>(١)</sup>.

واستدل هؤلاء بأن النسخ لا يرد على الأخبار، وإنما يرد على الأمر والنهي، وقوله تعالى: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِاللهِ﴾، خبر لا يرد عليه النسخ<sup>(٢)</sup>.

قال الطبري: (وأولى الأقوال التي ذكرناها بتأويل الآية قول من قال: إنها محكمة وليست منسوخة، وذلك أن النسخ لا يكون في حكم إلا بنفيه بأخر هو له ناف من كل وجهه، وليس في قوله ﷺ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، نفي الحكم الذي أعلم عباده بقوله: ﴿أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِاللهِ﴾، أن المحاسبة ليست بموجبة عقوبة ولا مؤاخذة بما حوسب عليه العبد من ذنوبه، فمحاسبة الله عباده المؤمنين بما هو محاسبهم به من الأمور التي أخفتها أنفسهم، غير موجبة لهم من عقوبة، بل محاسبته إياهم إن شاء الله عليها ليعرفهم بفضله عليهم بعفوه لهم عنها كما بلغنا عن رسول الله ﷺ في الخبر... عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: (يدنو المؤمن من ربه حتى يضع عليه كنفه (أي: ستره) فيقره بذنوبه فيقول: هل تعرف كذا، فيقول: رب أعرف مرتين، حتى إذا بلغ به ما شاء الله أن يبلغ قال: فإني سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها اليوم...)<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: جامع البيان: ١٣٩/٥، تفسير ابن أبي حاتم: ٥٧٤/٢، والناسخ والمنسوخ: ٢٧٥، وأحكام القرآن للجصاص: ٦٥١/١، والمحزر الوجيز: ٣٨٣/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٤٢١/٣، والبحر المحيط: ٧٥١/٢، واللباب: ٥١٨/٤.

(٢) ينظر: الناسخ والمنسوخ: ٢٧٤، والمحزر الوجيز: ٣٨٣/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٤٢٢/٣.

(٣) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب (قبول توبة القاتل وإن كثر قتله): ٤/٢١٢٠، (٢٧٦٨).

وأما الكفار والمنافقون فإنه ينادي بهم على رؤوس الأشهاد: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ

هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۗ أَلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ [هود]﴾<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيان: (والأصح أنها محكمة، وأنه تعالى يحاسبهم على ما عملوا وما لم يعملوا مما ثبت في نفوسهم ونووه وأرادوه، فيغفر للمؤمنين، ويأخذ به أهل الكفر والنفاق)<sup>(٢)</sup>.

وقال آخرون: إنَّ العذاب الذي يكون جزاء لما خطر في النفوس وصحبه الفكر إنما هو بمصائب الدنيا وآلامها وسائر مكارهها. ثم أسند عن عائشة نحو هذا المعنى<sup>(٣)</sup>.

وقال النحاس بعد ذكره لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: (ففي هذا الحديث معنى الآية، وأنه لا نسخ فيها)<sup>(٤)</sup>.

وقد أوضح القرطبي أنّ ورود الروایتين عند مسلم أحدهما: (نعم) والأخرى: (قد فعلت)، دليل على نقل الحديث بالمعنى، علماً أنه لما تقرر الأمر قولهم: سمعنا وأطعنا، مدحهم الله وأثنى عليهم في هذه الآية، ورفع المشقة في أمر الخواطر عنهم، وهذه ثمرة الطاعة والانقطاع إلى الله تعالى، كما جرى لبني إسرائيل ضد ذلك من ذمهم وتحميلهم المشقات من الذلة والمسكنة والانجلاء إذ قالوا: سمعنا وعصينا، وهذه ثمرة العصيان والتمرد على الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

(١) جامع البيان: ١٤٣/٥-١٤٤.

(٢) البحر المحيط: ٧٥٢/٢، وينظر: الجواهر الحسان: ٥٥٥/١.

(٣) ينظر: جامع البيان: ١٤٣/٥-١٤٤، والنكت والعيون: ٣٦١/١، والبحر المحيط: ٧٥٢/٢، والجواهر الحسان: ٥٥٥/١.

(٤) الناسخ والمنسوخ: ٢٧٥.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤٢٧/٣.

ووجه أصحاب هذا القول المراد بالنسخ في حديث أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما وما جاءت في معناها، أن معنى ذلك: أن الله نسخ ما وقع في قلوبهم من التكليف بما لا يستطيع ونحو ذلك.

قال النحاس: (أن يكون معنى (نسختها) نسخت الشدة التي لحقتهم)<sup>(١)</sup>. وقال ابن عطية: (فإن ذهب ذاهب إلى تقرير النسخ فإنما يترتب له في الحكم الذي لحق الصحابة حين فزعوا من الآية)<sup>(٢)</sup>.

ويحتمل أن يكون المراد بالنسخ في الحديث التخصيص، فإن المتقدمين يطلقون النسخ عليه كثيراً، والمراد بالمحاسبة بما يخفي الإنسان ما يصمم عليه ويشرع فيه، دون ما يخطر له ولا يستمر عليه<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عاشور: (وإن من سمي ذلك نسخاً من السلف فإنما جرى على تسمية سبقت ضبط المصطلحات الأصولية فأطلق النسخ على معنى البيان وذلك كثير في عبارات المتقدمين وهذه الأحاديث، وما دلت عليه دلائل قواعد الشريعة، هي البيان لمن يشاء في قوله تعالى: ﴿فَيَعْفِرْ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَن يَشَاءُ...﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال الماوردي: (والذي أقوله فيما أضمره وحدث به نفسه ولم يفعله إنه مؤاخذ بمأثم الاعتقاد دون الفعل، إلا أن يكون كفه عن الفعل ندماً، فالندم توبة تمحص عنه مأثم الاعتقاد)<sup>(٥)</sup>.

(١) الناسخ والمنسوخ: ٢٧٦.

(٢) المحرر الوجيز: ٣٨٣/٢، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤٢٢/٣.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤٢٢/٣، ولباب التأويل: ٣١٠-٣١١، وتفسير الشعراوي: ١٢٣٥/٢، والتفسير المنير: ١٢٩/٣.

(٤) التحرير والتنوير: ١٣١/٣.

(٥) النكت والعيون: ٣٦٢/١.



وبهذا يتبين قوة هذا القول ورجحانه.

وقد تعقبوا قول القائلين بالنسخ وردوه من وجوه:

الأول: إن قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهٖ اللَّهُ﴾ خبر، والأخبار لا تنسخ عند جمهور الأصوليين.

الثاني: أن كسب القلب وعمله مما دل الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس على ثبوته والجزاء عليه، ظهر أثره على الجوارح أم لم يظهر، وهو ما دلت عليه الآية فالقول بنسخها إبطال للشريعة ونسخ للدين كله، قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ...﴾ [البقرة]، ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور] والحب من أعمال القلب الثابتة في النفس.

فقوله تعالى: ﴿مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ معناه ما ثبت واستقر في أنفسكم، ويدخل فيه الكفر والأخلاق الراسخة والصفات الثابتة من الحب والبغض في الجور وكتمان الشهادة وقصد السوء أو سوء القصد وفساد النية وخبث السريرة، وهذه الأعمال والصفات هي الأصل في الشقاوة وعليها مدار الحساب والجزاء، ولولا أن للأعمال البدنية آثارا في النفس تركيها أو تدسيها، لما أخذ الله تعالى في الآخرة أحدا عليها؛ لأنه لا يعاقب الناس حبا في الانتقام ولا يظلم نفسا شيئا، ولكنه جعل سنته في الإنسان أن يرتقي أو يتسفل نفسا وعقلا بالعمل؛ فلهذا كان العمل مجزيا عليه في الآخرة، فإن أثره في النفس هو متعلق الجزاء.

الثالث: أن الخواطر السانحة والوساوس العارضة وحديث النفس الذي لا يصل إلى درجة القصد الثابت والعزم الراسخ لا يدخل في مفهوم الآية كما قال المحققون وبهذا تعلم أن حديث التجاوز عن حديث النفس لا ينافي الآية ولا يصح دعامة للقول بنسخها.

الرابع: أن تكليف ما ليس في الوسع ينافي الحكمة الإلهية البالغة والرحمة الربانية السابغة، فهو لم يقع فيقال: إن الآية منه، ونسخت بما بعده.

الخامس: المعقول في النسخ أن يشرع حكم يوافق مصلحة المكلفين، ثم يأتي زمن أو تطراً حال يكون ذلك الحكم فيه مخالفا للمصلحة ويكون ما في النفس يحاسب عليه من الحقائق التي لا تختلف باختلاف الأزمنة والأحوال.

وهنا يطرح سؤال نفسه: إذا كان معنى الآية هكذا فلم صدر من الصحابة فيها ما قالوا؟ الجواب: إنّ الصحابة عليهم الرضوان قد دخلوا في الإسلام وأكثرهم رجال قد تربوا في حجر الجاهلية، وانطبعت في نفوسهم قبله أخلاقها، وأثرت في قلوبهم عاداتها فكانوا يتزكون منها، ويتطهرون من لوثها تدريجياً بزيادة الإيمان، كلما نزل شيء من القرآن وياتباع الرسول، فيما يفعل ويقول، فلما نزلت هذه الآية خافوا أن يؤاخذوا على ما كان لا يزال باقياً في أنفسهم من أثر الجاهلية الأولى، وناهيك بما كانوا عليه من الخوف من الله عز وجل واعتقاد النقص في أنفسهم حتى بعد كمال التزكية وتمام الطهارة حتى كان مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه يسأل حذيفة ابن اليمان رضي الله عنه هل أن فيه شيئاً من علامات النفاق؟.

فأخبرهم الله تعالى بأنه لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولا يؤاخذها إلا على ما كلفها، فهم مكلفون بتزكية أنفسهم ومجاهدتها بقدر الاستطاعة والطاقة وطلب العفو عما لا طاقة لهم به.

أما إبداء ما في النفس فهو إظهاره بالقول أو بالفعل، وأما إخفاؤه فهو ضده والإبداء والإخفاء سيان عند الله تعالى، ﴿يَعْلَمُ حَايَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ (١٩)

[غافر]، فالمدار في مرضاته على تزكية النفس وطهارة السريرة لا على لوك اللسان وحركات الأبدان، وأما المحاسبة فهي على ظاهرها، ذلك أن للنفوس في اعتقاداتها وملكاتهما وعزائمها وإرادتها موازين يعرف بها يوم الدين رجحان الحق والخير أو الباطل والشر هي أدق مما وضع البشر من موازين الأعيان وموازن الأعراض كالحر والبرد

﴿وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء] (١).

### المطلب الثاني:

#### وسعة التكليف بين الكلفة والمشقة

وعودة لذي بدا لمعنى التكليف والوسع، فالتكليف: هو إلزام ما فيه كلفة ومشقة، يقال: كلفته فتكلف (٢).

والوسع: ما تسعه قدرة الإنسان ولا يضيق عليه ولا يجرح فيه، وهو اسم كالوجد والجهد، وقال بعضهم: الوسع دون المجهود في المشقة، وهو ما يتسع له قدرة الإنسان. أي ما يسهل عليه من الأمور المقدر عليها، وهو ما دون مدى طاقته (٣).

قال ابن عاشور: والوسع: الطاقة والاستطاعة، والمراد به هنا ما يطاق ويستطاع، فهو من إطلاق المصدر وإرادة المفعول. والمستطاع هو ما اعتاد الناس قدرتهم على أن يفعلوه إن توجهت إرادتهم لفعله مع السلامة وانتفاء الموانع (٤).

(١) ينظر: تفسير المنار: ٣/١١٥ - ١١٧، وتفسير المراغي: ٣/٨١، والتفسير المنير: ٣/١٢٩ - ١٣٠.

(٢) ينظر: معالم التنزيل: ١/٤٠٢، والكشف والبيان: ٢/٣٠٦، ومفاتيح الغيب: ٧/١١٦، واللباب: ٤/٥٣٠، وفتح القدير: ١/٣٥٣، وفتح البيان: ٢/١٦٣.

(٣) ينظر: الكشاف: ١/٣٣٢، ومفاتيح الغيب: ٧/١١٦، واللباب: ٤/٥٣٠، والمنار: ٣/١٢٠، وتفسير المراغي: ٣/٨٥.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير: ٣/١٣٥.

وعليه فالوسع غير الطاقة، فالطاقة هي غاية المجهود وأقصاه، وما يفعله الإنسان قادرا عليه ولكن في تعب وجهد، والوسع ما يكون في الإمكان، ولكن تكون بعد الأداء سعة من قدرة على أداء غيره، ولكن لا يؤدي الزيادة إلا بجهد. ولا يفهم من هذا أن تكليف الوسع لا تكون فيه مشقة قط، بل إن كل تكليف هو أمر بما فيه كلفة، وهي المشقة، وتلك هي خواص تكليف الله تعالى لكل نفس كما تدل عليه الجملة السامية<sup>(١)</sup>.  
قال ابن عيينة: يسرها ولم يكلفها فوق طاقتها، وهذا قول حسن، لأن الوسع ما دون الطاقة<sup>(٢)</sup>.

وإذا ما تمعنا في النص نجد أنّ الله تعالى نص على أنه لا يكلف العباد من وقت نزول الآية عبادة من أعمال القلب أو الجوارح إلا وهي في وسع المكلف وفي مقتضى إدراكه وبنيته، وبهذا انكشفت الكربة عن المسلمين في تأولهم أمر الخواطر<sup>(٣)</sup>. ولعل ذلك يفهم مما أشار إليه الرازي وتبعه آخرون أنّ الآية يحتمل أن تكون ابتداء خبر من الله فهي بشارة بغفران ما طلبوا غفرانه من التقصير وتيسير ما قد يشم من الآية السابقة من التعسير.

ويحتمل أن تكون حكاية عن الرسول والمؤمنين على نسق الكلام في قوله: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة] وقالوا لا يكلف الله نفسا إلا وسعها فهم بعد سؤال الغفران قد أدنوا بأن يصغوا لله تعالى بهذا النوع من الرأفة بعباده، والحكمة في سياستهم<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: زهرة التفاسير: ١٠٩٠/٢.

(٢) ينظر: معالم التنزيل: ٤٠٢/١، والكشف والبيان: ٣٠٦/٢، ولباب التأويل: ٣١٣/١.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٩٢/١، والجامع لأحكام القرآن: ٤٣٠/٣، والبحر المحيط: ٧٦٠/٢، والجواهر الحسان: ٥٥٨/١.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ١١٥/٧، والبحر المحيط: ٧٦٠/٢، واللباب: ٥٣١/٤، ولباب التأويل: ٣١٣/١، ومحاسن التأويل: ٢٤٢/٢، والمنار: ١٢٠/٣.

قال ابن عاشور: (الأظهر أنه من كلام الله تعالى، لا من حكاية كلام الرسول والمؤمنين، فيكون اعتراضاً بين الجمل المحكية بالقول، وفائدته إظهار ثمرة الإيمان، والتسليم، والطاعة، فأعلمهم الله بأنه لم يجعل عليهم في هذا الدين التكليف بما فيه مشقة، وهو مع ذلك تبشير باستجابة دعوتهم الملقنة، أو التي ألهموها: وهي ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا﴾ إلى قوله ﴿مَا لَأَطَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ قبل أن يحكي دعواتهم تلك<sup>(١)</sup>.

ولعل العدول عن الخطاب إلى الغيبة بذكر الاسم الأعظم ما يقتضي العفو عن ضعفهم. ومن صفات الحلم والرحمة ما يرفه عنهم، فالكلام من جملة دعائهم على وجه الثناء طلباً للوفاء بما أخبرهم به الرسول ﷺ عنه سبحانه من ذلك، خوفاً من أن يكفوا بما لله تعالى أن يكلف به من المؤاخذة بالوساوس لأنه مما تخفيه النفوس ولا طاقة على دفعه<sup>(٢)</sup>.

أضف إلى ورود ﴿نَفْسًا﴾ في سياق النفي عموماً دليل على عدم وقوع التكليف بما فوق الطاقة في الأديان لأنه تعالى ما شرع التكليف إلا للعمل واستقامة أحوال الخلق، فلا يكفهم ما لا يطيقون فعله، وما ورد من ذلك فهو في سياق العقوبات، هذا حكم عام في الشرائع كلها.

وامتازت شريعة الإسلام باليسر والرفق، بشهادة قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ...﴾ [الحج]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ...﴾ [١٨٥] [البقرة]، ولذلك كان من قواعد الفقه العامة المشقة تجلب التيسير، وكانت المشقة مظنة الرخصة، وضبط المشاق المسقطة للعبادة مذكور في الأصول، وما ورد من التكاليف الشاقة فأمر نادر، في أوقات الضرورة، كتكليف الواحد من المسلمين بالثبات للعشرة من المشركين، في أول الإسلام، وقلة المسلمين<sup>(٣)</sup>.

(١) التحرير والتنوير: ١٣٤/٣.

(٢) ينظر: نظم الدرر: ٥٥٧/١.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل: ١٦٦/١، والمنار: ١٢٠/٣، والتحرير والتنوير: ١٣٥/٣.

فأصل الأوامر والنواهي ليست من الأمور التي تشق على النفوس، بل هي غذاء للأرواح ودواء للأبدان، وحمية عن الضرر، فإله تعالى أمر العباد بما أمرهم به رحمة وإحساناً، ومع هذا إذا حصل بعض الأعدار التي هي مظنة المشقة حصل التخفيف والتسهيل، إما بإسقاطه عن المكلف، أو إسقاط بعضه كما في التخفيف عن المريض والمسافر وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وأما ما حصل من اختلاف حول جواز التكليف فوق الطاقة فإن الله تعالى لم يكلف أحداً فوق طاقته ولو كلف أحداً ما لا يقدر عليه ولا يستطيعه، لكان مكلفاً له ما ليس في وسعه، وهذا أصل عظيم في الدين وركن من أركان الإسلام، وهذا من حيث الواقع الفعلي، أما من حيث الجواز العقلي، فلم يمنع الأشاعرة من تكليف ما لا يطاق، فهو جائز عقلاً وإن لم يقع شرعاً<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عطية: (اختلف الناس في جواز تكليف ما لا يطاق في الأحكام التي هي في الدنيا، بعد اتفاقهم على أنه ليس واقعاً في الشرع، وأن هذه الآية آذنت بعدمه، فقال أبو الحسن الأشعري وجماعة من المتكلمين: تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً، ولا يخرم ذلك شيئاً من عقائد الشرع، ويكون ذلك أمارة على تعذيب المكلف وقطعاً به)<sup>(٣)</sup>.

وما أجمل ما أجمله الشعراوي إذ قسم التكليف ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا قدرة لنا عليه، وهذا بعيد عن التكليف.

الثاني: ما لنا قدرة عليه لكن بمشقة وجهد في الطاقة قليلاً.

الثالث: التكليف بالوسع.

(١) ينظر: تيسير الكريم الرحمن: ١٢٠.

(٢) ينظر: التفسير المنير: ١٣٧/٣.

(٣) المحرر الوجيز: ٣٩٣/١، وينظر: الكشاف: ٣٣٢/١، ومفاتيح الغيب: ١١٥/٧-١١٧، والجامع لأحكام

القرآن: ٤٣٠/٣، واللباب: ٥٣٢/٤، والجواهر الحسان: ٥٥٨/١.

فهذا في الوسع، ومن الممكن أن تزيد فالحق حين كلف، كلف ما في الوسع، وما دام كلف ما في الوسع فإن تطوع العبد بأمر زائد فهذا موضوع آخر ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ...﴾ [البقرة: ١٨٤]، إذ أن هناك أناسا تكون همتهم أوسع من همة غيرهم، ومن تتسع همته فإنه يدخل بالعبادات التي يزيد منها في باب التطوع، ومن لا تتسع همته فهو يؤدي الفروض المطلوبة منه فقط وعندما يطرأ على الإنسان ما يجعل الحكم في غير الوسع؛ فإن الله يخفف التكليف؛ فالمسافر والمريض يخفف عنهم؛ فلك أن تقطر في نهار رمضان، ولك أن تقصر الصلاة، والحق سبحانه يعلم أن الوسع قد يضيق لذلك فإنه جل شأنه يخفف حكم التكليف ويمنح الرخص عند ضيق الوسع<sup>(١)</sup>.

ونفهم من هذه الآية أنها تقرر حقيقة مهمة في قواعد التشريع الإسلامي، وهي أن هذا التشريع بكافة جوانبه ومجالاته يُراعى فيه الطاقة والسعة، ويراد منه التطبيق العملي والتنفيذ الواقعي، فالتكاليف في الشريعة الإسلامية لا تزيد مهما اشتدت عن حدود استطاعة النفس المكلفة، وأنه متى فقدت الاستطاعة ارتفع التكليف لا محالة. وإذا كانت بعض التكاليف التي كلفنا الله بها فيها مشقة، فإن هذه المشقة محتملة وفي وسع الإنسان وقدرته وطاقته، وسيثبنا الله عليها ثوابا جزيلا، فهو القائل: ﴿إِنَّمَا يَوْفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: تفسير الشعراوي: ١٢٤٢/٢-١٢٤٤.

(٢) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي: ٦٦٠/١.

## المطلب الثالث:

### تعلقه بالكسب والاكتساب

بين سبحانه أنّ كل نفس ستجازى بما عملت من الأعمال التي تدخل تحت التكليف المحتمل غير الشاق وما تضمنه ذلك النص الكريم هو نتيجة لما تضمنه النص السابق؛ لأنّ النص السابق أفاد أن ثمة تكليفاً، ولا ينتج التكليف نتائجه إلا إذا كان ثمة جزاء؛ وأفاد أنّ الله لا يكلف إلا بما يكون في القدرة من غير إرهاق فقال: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾.

قال ابن عباس: (لها ما كسبت من طاعة وعليها ما اكتسبت من معصية). وقال أبو بكر النقاش: قوله: «لها» دليل على الخير، و«عليها» دليل على الشر<sup>(١)</sup>. وقال السدي: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ يقول: ما عملت من خير، ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ يقول: وعليها ما عملت من شر) وبمثله قتادة أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وقد وقع اختلاف بين المفسرين في معنى الكسب والاكتساب، فمن قائل يقول انهما متغايرين في المعنى ومن قائل انهما بمعنى واحد.

قال ابن عطية: (جاءت العبارة في الحسنات بـ«لها» من حيث هي مما يفرح الإنسان بكسبه ويسر بها فتضاف إلى ملكه، وجاءت في السيئات بـ«عليها»، من حيث هي أوزار وأثقال ومتحولات صعبة. وهذا كما تقول: لي مال وعلي دين، وكما قال المتصدق باللقطة: اللهم عن فلان فإن أبي فلي وعلي).

وكرر فعل الكسب فخالف بين التصريف حسناً لنمط الكلام. كما قال: ﴿فَهَلْ

الْكَافِرِينَ أَمْهَلَهُمْ رَبِّي﴾ [الطارق] وهذا وجه ثان.

(١) زاد المسير: ٢٥٥/١.

(٢) جامع البيان: ١٣١/٦.



والذي يظهر لي في هذا أنّ الحسنات هي مما يكسب دون تكلف، إذ كاسبها على جادة أمر الله ورسم شرعه، والسيئات تكتسب ببناء المبالغة إذ كاسبها يتكلف في أمرها خرق حجاب نهي الله تعالى ويتخطاه إليها، فيحسن في الآية مجيء التصريفين إحرزا لهذا المعنى<sup>(١)</sup>.

وقال الرازي: (اختلفوا هل في اللغة فرق بين الكسب والاكتساب، والصحيح عند أهل اللغة أنّ الكسب والاكتساب واحد لا فرق بينهما)<sup>(٢)</sup>.  
وإنما كرر الفعل وخالف بين التصريفين تحسينا للنظم، ولأن كل واحد من الفعلين يصدق على الأمرين<sup>(٣)</sup>.

(وحصل من كلام الزمخشري، وابن عطية: أن الشر والسيئات فيها اعتمال، لكن الزمخشري قال: إن سبب الاعتمال هو اشتهاؤ النفس وانجذابها إلى ما تريده، وابن عطية قال: إن سبب ذلك هو أنه متكلف، خرق حجاب نهي الله تعالى، فهو لا يأتي المعصية إلا بتكلف)<sup>(٤)</sup>.

وفرق الزمخشري بين تخصيص الخير بالكسب، والشر بالاكتساب، إذ الاكتساب اعتمال، ولما كان الشر مما تشتهي النفس، وهي منجذبة إليه، وأمارة به كانت في تحصيله أعمل وأجد، فجعلت لهذا المعنى مكتسبة فيه، ولما لم يكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال<sup>(٥)</sup>.

(١) المحرر الوجيز: ٣٩٣/١، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤٣١/٣، والبحر المحيط: ٧٦٢/٢، والجواهر الحسان: ٥٥٩/١.

(٢) مفاتيح الغيب: ١١٨/٧، وينظر: البحر المحيط: ٧٦٢/٢،

(٣) ينظر: فتح القدير: ٣٥٣/١.

(٤) البحر المحيط: ٧٦٢/٢.

(٥) ينظر: الكشاف: ٣٣٢/١.

وما يشار إليه أنّ الاكتساب أخص من الكسب؛ لأن الكسب لذاته ولغيره،  
والاكتساب لا يكون إلا ما يكتسب الإنسان لنفسه خاصة فلا يكون إلا لشيء بعد شيء،  
يقال فلان كاسب لأهله، ولا يقال مكتسب لأهله<sup>(١)</sup>.

أضف إلى أنّ مجيء اللام مع الكسب، وعلى مع الاكتساب؛ لأن اللام تقتضي  
الملك، والخير يُحَبُّ ويُسَرُّ به، فجيء معه بما يقتضي الملك، والشر يُحذر، وهو ثقل  
ووزر على صاحبه فجيء معهما يقتضي الاستعلاء عليه.

وقال بعضهم: فيه إيذان أنّ أدنى فعل من أفعال الخير يكون للإنسان تكريماً من  
الله على عبده؛ حتى يصل إليه ما يفعله معه ابنه من غير علمه به؛ لأنه من كسبه في  
الجملة، بخلاف العقوبة؛ فإنه لا يؤاخذ بها إلا من جد فيها واجتهد<sup>(٢)</sup>.

فضلا عن أنّ فيه تنبيها على لطف الله تعالى بخلقه، إذ أثبت لهم ثواب الفعل  
على أي وجه كان. ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه<sup>(٣)</sup>.

وهكذا فالنص دل على أن فطرة الإنسان مجبولة على الخير، بخلاف الشر  
فيعتاده بالتكلف والتأسي، ولا شك أن الميل إلى الخير مما أودع في نفس الإنسان،  
والإنسان يفعل الخير بطبعه وتكون فيه لذته، ولا يحتاج إلى تكلف في فعل الخير، لأنه  
يعلم أنّ كل أحد يرتاح إليه ويراه بعين الرضا، وأما الشر فإنه يعرض للنفس بأسباب  
ليست من طبيعتها ولا من مقتضى فطرتها ومهما كان الإنسان شريرا فإنه لا يخفى عليه  
أنّ الشر ممقوت عند الناس وصاحبه مهين عندهم، وهكذا شأن الإنسان عند اقتراف كل  
شر يشعر في نفسه بقبحه، ويجد من أعماق سريرته هاتفا يقول له: لا تفعل، ويحاسبه  
بعد الفعل ويوبخه إلا في النادر<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: زاد المسير: ٢٥٥/١، ومفاتيح الغيب: ١١٨/٧، والبحر المحيط: ٧٦٢/٢، واللباب: ٥٣٤/٤.

(٢) ينظر: اللباب: ٥٣٤/٤.

(٣) ينظر: محاسن التأويل: ٢٤٤/٢.

(٤) ينظر: المنار: ١٢١/٣.

وفي هذا ترغيب لعمل الخير، والمحافظة على أداء الواجبات الدينية، لأنّ اختصاص نفع الفعل بفاعله من أقوى الدواعي إلى تحصيله، وتحذير له من الإخلال به لأنّ مضرة ذلك تحقيق به لا بغيره، واقتصار مضرة الفعل بفاعله من أشدّ الزواجر عن مباشرته<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: تفسير المراغي: ٣/٨٦.

## البحث الثاني:

### بيان حال المكلف مع المكلف بين التضرع والاستكانة

بعد بيان سنة الله في التكليف وجزائه ذكر سبحانه حال المؤمن المخلص في ضراوته بالالتجاء إلى ربه ودعائه ليشاهد نفسه في مقام الحاجة والذلة والافتقار، ويشاهد ربه بعين الاستغناء والإفضال، فلذلك ختمت هذه السورة بالدعاء والتضرع فقال: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لِطَاقَةِ لِنَا بِهِ<sup>ط</sup> وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ<sup>١</sup>﴾.

قال الطبري: (وهذا تعليم من الله عز وجل عباده المؤمنين دعاءه كيف يدعونه، وما يقولونه في دعائهم إياه)<sup>(٢)</sup>.

وفيما يأتي أبين مدى علاقة هذه الأدعية الأربعة بمسألة التكليف وحال المكلف معها في المطالب الآتية:  
**المطلب الأول:**

#### عدم المؤاخذة في حالتي النسيان والخطأ

وهذه الفقرة تمثلت في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، إذ يدعون الله تعالى ألا يؤاخذهم في الحالتين، وعندها هل يجوز أن يؤاخذ الله عباده بما نسوا أو أخطأوا، فيسألوه أن لا يؤاخذهم بذلك؟

الجواب: النسيان والخطأ لهما معنيان، أما ما يخص النسيان:

فالأول: التضييع والتفريط، وهو ترك منه لما أمر بفعله. فذلك الذي يرغب العبد إلى الله في تركه مؤاخذته به، وهو الذي عاقب الله ﷻ به آدم صلوات الله عليه فأخرجه

(١) ينظر: البحر المحيط: ٧٦٣/٢، وتفسير المراغي: ٨٦/٣.

(٢) جامع البيان: ١٣٢/٦.

من الجنة، فرغبة العبد إلى الله فيما كان من نسيان منه لما أمر بفعله على هذا الوجه، ما لم يكن تركه ما ترك من ذلك تفریطاً منه فيه وتضييعاً، كفرًا بالله ﷻ، وإنما تكون مسألته المغفرة، فيما كان من مثل نسيانه القرآن بعد حفظه بتشاغله عنه وعن قراءته، ومثل نسيانه صلاة أو صياماً، باشتغاله عنهما بغيرهما حتى ضيعهما.

**والثاني:** العجز عن حفظ ما استحفظ لعجز بنيته، وقلة احتمال عقله ما وكل بمراعاته، فهذا لا يعد معصية، وهو به غير آثم، فذلك الذي لا وجه لمسألة العبد ربه أن يغفره له، كمن حفظ القرآن بجد منه فيقرأه، ثم ينساه بغير تشاغل منه بعجز بنيته عن حفظه، وقلة احتمال عقله ذكر ما أودع قلبه منه.

وأما ما يخص الخطأ:

**فأحدهما:** ما نهي عنه فيأتيه بقصد منه وإرادة، فذلك خطأ منه، وهو به مؤاخذ، وهذا الوجه الذي يرغب العبد إلى ربه في صفح ما كان منه من إثم عنه، إلا ما كان من ذلك كفرًا.

**والآخر:** الجهل به، والظن منه بأن له فعله، كالذي يأكل في شهر رمضان ليلاً وهو يحسب أن الفجر لم يطلع فلا وجه لمسألة العبد ربه أن لا يؤاخذ به<sup>(١)</sup>. وجاء في معناها أيضاً أن يؤاخذ المذنب بالعقوبة، وهو يأخذ ربه بالمطالبة بالعفو والكرم، فلذلك يتمسك العبد عند الخوف منه به، فعبر عن كل واحد بلفظ المؤاخذة من النسيان والخطأ الموضوعان عن المكلف بهما<sup>(٢)</sup>.

ومن المفسرين من حملهما على ظاهرهما، وهما اللذان لا يؤاخذ المكلف بهما، وتجوز عنهما إن صدرا منه.

(١) ينظر: جامع البيان: ١٣٣/٦-١٣٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٧٦٣/٢.

قال الزمخشري: (المراد بهما ما هما مسببان عنه من التفريط والإغفال. ألا ترى إلى قوله: ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ...﴾ (١٣٠) [الكهف] والشيطان لا يقدر على فعل النسيان، وإنما يوسوس فتكون وسوسته سبباً للتفريط الذي منه النسيان، ولأنهم كانوا متقين الله حق تقاته، فما كانت تفرط منهم فرطة إلا على وجه النسيان والخطأ، فكان وصفهم بالدعاء بذلك إيذاناً ببراءة ساحتهم عما يؤاخذون به، كأنه قيل: إن كان النسيان والخطأ مما يؤاخذ به، فما فيهم سبب مؤاخذة إلا الخطأ والنسيان. ويجوز أن يدعو الإنسان بما علم أنه حاصل له قبل الدعاء من فضل الله لاستدامته والاعتداد بالنعمة فيه<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عطية: (ذهب كثير من العلماء إلى أن الدعاء في هذه الآية إنما هو في النسيان الغالب والخطأ غير المقصود، وهذا هو الصحيح... وذلك أن المؤمنين لما كشف عنهم ما خافوه في قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ...﴾ (١٨٤) [البقرة] أمروا بالدعاء في دفع ذلك النوع الذي ليس من طاقة الإنسان دفعه، وذلك في النسيان والخطأ)<sup>(٢)</sup>.

قال القرطبي: (وهذا لم يختلف فيه أن الإثم مرفوع، وإنما اختلف فيما يتعلق على ذلك من الأحكام هل ذلك مرفوع ولا يلزم منه شيء، أو يلزم أحكام ذلك كله؟ اختلف فيه، والصحيح: أن ذلك يختلف بحسب الوقائع، فقسم لا يسقط باتفاق كالغرامات والديات والصلوات المفروضات، وقسم يسقط باتفاق كالقصاص والنطق بكلمة الكفر، وقسم ثالث مختلف فيه: كمن أكل ناسيا في رمضان أو حنث ساهيا، وما كان مثله مما يقع خطأ ونسيانا، ويعرف ذلك في الفروع)<sup>(٣)</sup>.

(١) الكشف: ٣٣٢/١.

(٢) المحرر الوجيز: ٣٩٤/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٤٣٢/٣.

وهكذا يذكرنا الدعاء بما ينبغي من العناية والاحتياط والتفكير والتذكر لعنا نسلم من الخطأ والنسيان أو يقل وقوعهما فيكون ذنباً جديراً بالعفو والمغفرة، فهو لا يدل على أن حكم الله ألا يؤاخذ عليهما، بل قصارى ما يؤخذ منه أنهما مما يرجى العفو عنهما إذا وقع العبد بعد بذل جهده والاحتياط والتحري والتفكير والتذكر وأخذ الدين بقوة وشعر بتقصيره فلجأ إلى الدعاء الذي يقوي في النفس خشية الله تعالى والرجاء بفضله، فيكون هذا الإقبال على الله نورا تتقشع به ظلمة ذلك التقصير، ولعل إيراد الشرط بـ«أن» للإيذان بأن هذا خلاف ما ينبغي أن يكون عليه المؤمن وأنه لا يقع إلا قليلاً<sup>(١)</sup>.

وإنما جاء بالتعبير عن المجازاة بالمؤاخذة ليشير لنا وينبها إلى أن ما يستحقون من عقاب هو في نظير ما أخذوا من نعم لم يعرفوا حقها، فهم أخذوها وجحدوها، فأخذهم الله تعالى بحقها.

لذا كان فرط إحساسهم مرجحاً لجانب المؤاخذة على جانب العفو، وجانب الخوف على جانب الرجاء، فكان الدعاء<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثاني:

#### التضرع برفع الأعمال الشاقة وأعباء الشدة

وهو ما تمثل في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾، وهو دعاء ينبعث من وراثة الأمة المسلمة للرسالة كلها، ومعرفتهم بما كان من سلوك الأمم التي جاءت الرسلات قبلهم وما حملهم الله من الأصار والأثقال عقوبة لهم على بعض ما كان منهم.

(١) ينظر: المنار: ١٢٤/٣

(٢) ينظر: زهرة التفاسير: ١٠٩٣/٢.

فالمؤمنون يدعون ربهم ألا يحمل عليهم أثقالا كالتي حملها على الذين من قبلهم، وقد بعث الله النبي الأمي يضع عن المؤمنين به من البشر كافة: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾.... ﴿١٥٧﴾ [الأعراف] فجاءت شريعته سمحة ميسرة، هينة لينة، تتبع من الفطرة وتتبع خط الفطرة، ليمثل شعورهم بنعمة الانطلاق والتحرر من العبودية للعبيد كما يمثل خوفهم من الارتداد إلى ذلك الدرك السحيق<sup>(١)</sup>.

وما أطف إعادة النداء، فمخاطبة المنادى مغنية عن إعادته، لكن القصد منه إظهار التذلل، وهو من أسباب إجابة الدعاء فكان تبركاً وتعطفاً منه تعالى<sup>(٢)</sup>.

والحمل مجاز في التكليف لمناسبته أمر الثقل الشديد على النفس، وهو مناسب لاستعارة الإصر<sup>(٣)</sup>.

قال الزمخشري: (الإصر: العبء الذي يأصر حامله أي يحبسه مكانه لا يستقل به لثقله، استعير للتكليف الشاق، من نحو قتل الأنفس، وقطع موضع النجاسة من الجلد والثوب وغير ذلك)<sup>(٤)</sup>.

وإنما عنى بالأصر العهد ليعجز عن القيام به ولا يُستطاع، كما حمل على اليهود والنصارى من قبلنا فكلفوا أعمالا وأخذت العهود والمواثيق على القيام بها، فلم يقوموا بها فعوجلوا بالعقوبة. فعلم الله عز وجل أمة محمد ﷺ الرغبة إليه بمسألته أن لا يحملهم على أعمال إن ضيعوها أو أخطأوا فيها أو نسوها فيحل بهم بخطئهم فيه وتضييعهم إياه، مثل الذي أحل بمن قبلهم.

(١) ينظر: في ظلال القرآن: ٣٤٦/١.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ١٤٠/٣، والتفسير الوسيط للطنطاوي: ٦٦١/١.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ١٤٠/٣.

(٤) الكشاف: ٣٣٣/١.



وقال البعض: إنه الذنب الذي ليس فيه توبة ولا كفارة، والأصل فيه العقل والإحكام أو من الثقل العظيم فلا تتقل علينا من الفروض ما ثقلته على بني إسرائيل<sup>(١)</sup>. وإنما طلب المؤمنون هذا التخفيف لأن التشديد مظنة التقصير، والتقصير موجب للعقوبة، ولا طاقة لهم بعذاب الله فلا جرم التمسوا السهولة في التكليف<sup>(٢)</sup>.

وإنما يرجع هذا الاختلاف إلى بيان ما هو الإصر الذي كان على من قبلنا، لا إلى معنى الإصر في لغة العرب، فإنه ما تقدم ذكره بلا نزاع<sup>(٣)</sup>.

والمتمأمل في هذه الأقوال يجدها بمعنى واحد، وهو نفي الحرج والمشقة، فالإصر هو العهد الثقيل الشاق وقريب منها من فسرهما بالإثم أو العقوبة لأن الأمر الشاق قد يصعب على الإنسان القيام به فيقع في الذنب المؤدي للعقوبة ولهذا قال النحاس: (وهذه الأقوال ترجع إلى معنى واحد أي لا تأخذ عهدنا بما لا نقوم به الا بثقل أي لا تحمل علينا أثم العهد)<sup>(٤)</sup>.

إنّ النص فيه دلالة على سماحة الدين ويسره في تكليفنا الأعمال الشاقة وإن أطقناها، وهو ما كان للأمم الماضية قبلنا من الأغلال والآصار التي كانت عليهم<sup>(٥)</sup>. قال الجصاص: (هذه الآية ونظائرها يحتج بها على نفي الحرج والضيق والثقل في كل أمر اختلف الفقهاء فيه وسوغوا فيه الاجتهاد، فالموجب للثقل والضيق والحرج محجوج بالآية)<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) ينظر: جامع البيان: ١٣٥/٦، والكشف والبيان: ٣٠٨/٢، ومعالم التنزيل: ٤٠٤/١، والمحرم الوجيز: ٣٩٤/١، وزاد المسير: ٢٥٦/١.
- (٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢٢/٧.
- (٣) ينظر: فتح القدير: ٣٥٤/١.
- (٤) معاني القرآن للنحاس: ٣٣٥/١.
- (٥) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٧٣٨/١.
- (٦) أحكام القرآن للجصاص: ٦٥٤/١.

وقال الكيا الهراسي: (ويحتج به في نفي الحرج والضيق المنافي ظاهره الحنيفية السهلة السمحة، وهذا بين)<sup>(١)</sup>.

إنّ مما ينبغي معرفته أنّ مجرد عذاب النفس وحملها على المشاق هي مكن رضاء الله أو محبته حتى يكون العمل كلما كان أشق كان أفضل، لا كما يحسب كثير أنّ الأجر على قدر المشقة، ولكنّ الأجر على قدر منفعة العمل، فالأعمال لا تتفاضل بالكثرة، وإنما تتفاضل بما يحصل في القلوب حال العمل<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث:

#### تحميلنا اليسير من العمل الذي يسهل حمله والنهوض به

لما دعوا بما نزل إليهم مما حمل قبلهم من الثقل اتبعوه ما يدل على اعتقادهم أنّ ذلك عدل منه في القضاء، وأنه له أن يفعل فوق ذلك فيكلف بما ليس في الوسع فهو المالك المنفرد بالملك، فسألوه التخفيف برفع ما لا يطاق فقالوا: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وهذا الدعاء هو تدرج مترتب على الدعاء السابق، فهم يلتمسون ألا ينزل بهم ما هو فوق قدرتهم وطاقاتهم من بلايا ومحن، بعد أن التمسوا منه سبحانه ألا يكلفهم بتكاليف شاقة ثقيلة كما كلف الذين من قبلهم<sup>(٤)</sup>.

قال الطبري: (لا تكلفنا من الأعمال ما لا نطيق القيام به، على نحو الذي قلنا في ذلك، لأنه عقيب مسألة المؤمنين ربهم أن لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا، وأن لا يحمل عليهم إصرًا كما حمله على الذين من قبلهم، فكان إلحاق ذلك بمعنى ما قبله من مسألتهم التيسير في الدين، أولى مما خالف ذلك المعنى)<sup>(٥)</sup>.

(١) أحكام القرآن للکيا الهراسي: ٢٧٣/١.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى: ٢٨١/٢٥.

(٣) ينظر: نظم الدرر: ٥٦١/١.

(٤) ينظر: زهرة التفاسير: ١٠٩٤/٢، والتفسير الوسيط للطنطاوي: ٦٦٢/١.

(٥) جامع البيان: ١٣٩/٦.

وينبغي أن تحمل التفسير التي نص عليه جملة من المفسرين أنها: بمعنى عدم التكلفة من الأعمال مما لا يطاق، أو حديث النفس والوسوسة، أو شماتة الأعداء، أو الفرقة والقطيعة، أو التغليظ والأغلال التي كانت على بني إسرائيل من التحريم، على سبيل التمثيل، لا على سبيل تخصيص العموم<sup>(١)</sup>.

وإنما ذكر التحمل ولم يذكر التكلف، لان التحميل: هو أن يضع عليه ما لا طاقة له بتحملة، فيكون المراد منه العذاب، والمعنى: لا تحملنا عذابك الذي لا نطبق احتمالنا، فلو حملنا الآية على ذلك، كان قوله: ﴿تَحْمِلُنَا﴾ حقيقة فيه، ولو حملناه على التكليف، كان قوله: ﴿تَحْمِلُنَا﴾ مجازا فيه، فكان الأول أولى<sup>(٢)</sup>.

ثم عبر هنا بالفعل المضعف ﴿تَحْمِلُنَا﴾ وفي الأول من غير تضعيف؛ لأن الإصر نفسه والتعبير بـ«على» فيهما بيان شدة الاختبار، فلا حاجة إلى مبالغة في صيغة الحمل؛ أما هنا فالاختبار بما هو في الطاقة وإن كانت المشقة شديدة، فكان ثمة متسع في المبالغة في الصيغة<sup>(٣)</sup>.

لذلك كان الدعاء بمعافاتهم من التكاليف الشديدة، والذي قبله دعاء بمعافاتهم من العقوبات التي عوقبت بها الأمم<sup>(٤)</sup>.

فهم طلبوا أن يعفيهم من التكاليف الشاقة أولا، ثم طلبوا أن يعفيهم عما نزل على أولئك من العقوبات على تفريطهم في المحافظة عليها ثانيا، وعمومية «ما» دليل عليه لتخصيص الإصر السابق بالتشبيه<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الكشف والبيان: ٣٠٨/٢، ومعالم التنزيل: ٤٠٤/١، والمحرر الوجيز: ٣٩٤/١، والجامع لأحكام القرآن: ٤٣٣/٣، والبحر المحيط: ٧٦٥/٢.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢٢/٧، واللباب: ٥٤٠/٤.

(٣) ينظر: زهرة التفاسير: ١٠٩٤/٢.

(٤) ينظر: الكشاف: ٣٣٣/١، والتحرير والتنوير: ١٤١/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٧٦٦/٢.

ومن الملفت للنظر أنّ الدعاء في موطنه وسابقه أتي بصيغة الجمع «ربنا» علماً أنّ لفظ الإفراد أكثر تدللاً وخضوعاً من التلطف بنون الجمع، ليدلنا أنّ قبول الدعاء عند الاجتماع أكمل، لأنّ للهمم تأثيرات فإذا اجتمعت الأرواح والدواعي على شيء واحد كان حصوله أكمل<sup>(١)</sup>.

وما ورد في معنى الطاقة: اسم لمقدار ما يمكن الإنسان أن يفعله بمشقة؛ وذلك تشبيهه بالطوق المحيط بالشيء؛ وتكون فيما يمكن فعله بأقصى القدرة<sup>(٢)</sup>. وهو ما يحتمل أن تكون فيما لا قدرة عليه وليس في وسعهم، أو ما فيه مشقة فادحة، وإن كان مستطاعاً حملها.

وعليه فيكون المعنى: لا تحملنا حملاً يثقل علينا أداؤه، وإن كنا مطيقين له على تجشم وتحمل مكروهه، لا سيما وقد خاطب العرب على حسب ما يعقل فإن الرجل منهم يقول للرجل يبغضه: ما أطيق النظر إليه، وهو مطيق للنظر إليه لكنه يثقل عليه، ومثله ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ...﴾ [هود] <sup>(٣)</sup>.

#### المطلب الرابع:

### الاعتراف بالضعف ضمان حقيقي لاجتياز الامتحان واجتلاب الانتصار

الإنسان قد يتعمد الذنب لشهوة تدعوه إليه وغرض يحمله عليه، فيحتاج لعفو عنه ومغفرة لقصوره في الرتبة عن منال الحظ من الرحمة، فيستوي المذنب التائب والذي لم يذنب قط في منال رحمته سبحانه، ليلزمهم طريق الولاية القائم بها لمن تولاه بإسناد أمره إليه فيما ليس هو بمستطيع لها، فيتحقق منهم الجهاد لأعداء الله والقيام بأمره ومنازعة من تولى غيره وهو ما تمثل في قوله تعالى: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۗ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ <sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢٤/٧، واللباب: ٥٤١/٤.

(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٣٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٧٦٦/٢.

(٤) ينظر: نظم الدرر: ٥٦٠/١.

وهذه الدعوات تدل على رقة إحساسهم، ونقاء نفوسهم، وشدة خشيتهم من ربهم، وشعور نحوہ بالتقصير مهما قدموا من أعمال صالحة<sup>(١)</sup>.

فضلا عن أنها خرجت مخرج التعليم للخلق في كيفية الدعاء، إذ هي مناح متباينة وإن كان المراد بكل واحد منها واحدا في التقرب من الله سبحانه في موضع الولاية، والدعوة بطلب النصر على الكافرين وهو ملاك قيام الشرع وعلو الكلمة ووجود السبيل إلى أنواع الطاعات<sup>(٢)</sup>.

فالجمل الثلاث هذه هي نتائج لما قبلها التي افتتحت بلفظ ﴿رَبَّنَا﴾ فالعفو مقابل لقوله ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، والمغفرة مقابل لقوله ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾، والرحمة مقابل لقوله ﴿وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾؛ لأن من آثار عدم المؤاخذه بالنسيان والخطأ العفو، ومن آثار عدم حمل الإصر عليهم المغفرة، ومن آثار عدم تحميل ما لا يطاق الرحمة<sup>(٣)</sup>.

وهذا هو قوام الأمر في حس المؤمن فهو عمل بكل ما بوسعه، وشعر بالتقصير والعجز متطلعا إلى العفو والمغفرة والسماح<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عاشور: (ربنا فروع لهذه الدعوات الثلاث، فإذا استجيب تلك حصلت إجابة هذه بالأولى، فإن العفو أصل لعدم المؤاخذه، والمغفرة أصل لرفع المشقة، والرحمة أصل لعدم العقوبة الدنيوية والأخروية، فلما كان تعميما بعد تخصيص، كان كأنه دعاء واحد)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي: ٦٦١/١.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٩٥/١، والجامع لأحكام القرآن: ٤٣٣/٣.

(٣) ينظر: تفسير المراغي: ٨٨/٣، والتفسير المنير: ١٣٥/٣.

(٤) ينظر: في ظلال القرآن: ٣٤٧/١.

(٥) التحرير والتنوير: ١٤١/٣.

وعليه فالعفو أن يعفو عن تقصيرهم إن كان منهم في بعض ما أمرهم به من فرائضه، فيصفح لهم عنه ولا يعاقبهم عليه. وإن خفّ ما كلفهم من فرائضه على أبدانهم.

والمغفرة: ستر الزلّة فيما بينهم وبين الله، فلا يكشفها ولا يفضحهم بإظهارها. والرحمة: النجاة من عقابه، فلا ينجوا من عقابه أحد إلا برحمته دون عمله، وليست أعمالنا منجيتنا إن أنت لم ترحمنا، فوقنا لما يرضيك عنا<sup>(١)</sup>. ولهذا فإن المذنب محتاج إلى ثلاثة أشياء: أن يعفو الله عنه فيما بينه وبينه، وأن يستره عن عباده فلا يفضحه به بينهم، وأن يعصمه فلا يوقعه في نظيره<sup>(٢)</sup>. وإنما جاء التسلسل بذلك لأن العفو عن الشيء لا يقتضي الستر، فسألوا الإسقاط للعقوبة أولاً لأنه الأهم، فالعفو هو ارتكاب الذنب وطلب المغفرة، ولكن الرحمة هي الدعاء بالألا يدخلنا في الذنب أصلاً<sup>(٣)</sup>.

وما أطف حذف نداء التضرع والإنابة فيها على خلاف السابق إشعاراً بأنّ العبد إذا واطب على التضرع نال القرب منه تعالى فلا يحتاج إليه بعد، فضلاً عن أنّ الأدعية السابقة كان المطلوب بها الترك، وأما هذا الدعاء فقد حذف منه لفظ ربنا ليدل على طلب الفعل<sup>(٤)</sup>.

ولما كان الختم بذلك، أنهاه إلى رتبة الخلافة في القيام بأمره والجهاد لأعدائه، لكنه بدلالة نهاية التذلل والخضوع، فلا جرم ذكرها عند الدعاء متكلين على فضله وإحسانه بمنزلة الطفل الذي لا تتم مصلحته إلا بتدبير قيمه فقال: ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: جامع البيان: ١٤٠/٦ - ١٤١.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٧٣٨/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٧٦٦/٢، وتفسير الشعراوي: ١٢٤٩/٢.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢٤/٧، واللباب: ٥٤٢/٤.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢٥/٧.

قال أبو حيان: (أدخل الفاء إيذانا بالسببية. لأن كونه تعالى مولاهم، ومالك تدبيرهم، وأمرهم، ينشأ عن ذلك النصر لهم على أعدائهم، كما تقول: أنت الشجاع فقاتل، وأنت الكريم فجد علي. أي: أظهرنا عليهم بما تحدث في قلوبنا من الجرأة والقوة، وفي قلوبهم من الخور والجبن)<sup>(١)</sup>.

وإنما كان الاهتمام بهذه الدعوة لأنها جامعة لخيري الدنيا والآخرة، فإذا نصرنا على العدو، طاب عيشهم وظهر دينهم، وسلموا من الفتنة، ودخل الناس فيه أفواجا<sup>(٢)</sup>. والنصر يكون إما بإقامة الحجة عليهم أو الغلبة حين قتالهم، والأول أشد أثرا وأقوى فعلا، فإنه نصر على الروح والعقل، أما النصر بالسيف فهو نصر على الجسد فحسب<sup>(٣)</sup>.

وختام النص يوحي أن يعدي المؤمن إيمانه إلى الخلق جميعا، لتتساند حركة الحياة، فلا يمكن أن يعيش الإنسان الذي سيده الله وكرمه على سائر الخلق إلا في أمان واطمئنان وسلام وحركة تتعاون وتتساعد لتنهض بالمجتمع الذي تعيش فيه نهضة عمرانية تؤكد للإنسان حقا أنه هو خليفة الله في الأرض.

ولا يكتفي الإيمان منا بأن يؤمن الفرد إيمانا يعزله عن بقية الوجود، لأنه يكون في ذلك قد خسر حركة الحياة في الدنيا، فحين يعدي المؤمن إيمانه إلى غيره ينتفع بخير الغير، وإن اكتفى بإيمان نفسه فقط وترك الغير في ضلالة، انتفع الغير بخير إيمانه وأصابته مضرة الكافر وأذاه. وحين يطلب منا الله أن نسأله أن ينصرنا لابد أن نكون على مطلوب الله منا في المعركة، بأن نكون جنودا إيمانين بحق<sup>(٤)</sup>.

(١) البحر المحيط: ٧٦٧/٢.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ١٤٢/٣.

(٣) ينظر: المنار: ١٢٦/٣، وتفسير المراغي: ٨٨/٣.

(٤) ينظر: تفسير الشعراوي: ١٢٥٠/٢.

إنَّ الله تعالى ما علمنا هذا الدعاء لثبوته ألسنتنا وتتحرك به شفاهنا فحسب، بل لندعوه مخلصين له لاجئين إليه بعد استعمال ما يصل إليه كسبنا من الأسباب والوسائل التي هي طريق الاستجابة، فمن فعل ذلك فإنَّ الله يستجيب دعاءه، ومن لم يعرف من الدعاء إلا حركة اللسان، مع مخالفة أحكام الشريعة، وتجاوى السنن التي سنها الله، فهو بدعائه كالمساخر من ربه، فهو لا يستحق منه إلا المقت والخذلان.

ونحن الآن قد أعرضنا عن هدايته، وتكبنا سنته في خليقته، ثم طلبنا منه النصر بألسنتنا دون قلوبنا فلم يستجب لنا دعاء، وكنا نحن الجانين على أنفسنا، المستحقين لهذا الخذلان.

فإذا اتخذ المسلمون العدة وقاموا ببذل الوسع في استكمال الوسائل التي أرشد إليها المولى سبحانه، وساروا على السنن التي هدى إليها البشر، فإنه يستجيب دعوتهم وينصرهم على أعدائهم<sup>(١)</sup>.

يفهم من الآية أن من شق عليه أمر من الأمور، أو عسرت عليه حاجة، أو نزلت به شدة أو بلية، فليرجع إلى الله، ولينطرح بين يدي مولاه، وليعتقد أن الأمور كلها بيده فإنَّ الله تعالى لا يخليه من معونته ورفده، فيخفف عنه ما نزل به، أو يقويه على حمله، فكل من رجع في أموره كلها إلى الله قضيت حوائجه كلها بالله، فمن علامات النجاح في النهايات الرجوع إلى الله في البدايات<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: المنار: ١٢٦/٣، وتفسير المراغي: ٨٨/٣-٨٩.

(٢) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٣١٩/١.



## البحث الثالث:

### التعريض على ما وصف به الصالحون

### وتسهيله على النفوس. وبيان جزائهم

شرع الله التكاليف وفق ما يعلم من استعداد النفوس وهو محاسبهم وفق ما يعملونه في حدود الطاقة، لا يظلمون بتحميلهم ما لا يطيقون ولا ببخسهم شيئاً مما يعملون، وكل ما يعملونه محسوب في سجل لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ﴿وَلَا تَكُفُّ نَفْسًا إِلَّا أَوْسَعَهَا<sup>٥٧</sup> وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ<sup>٥٨</sup>﴾ [المؤمنون].

إنما يغفل الغافلون لأن قلوبهم في غمرة عن الحق، لم يمسخها نوره المحيي لانشغالها عنه، واندفاعها في التيه حتى تفيق على الهول، لتلقى العذاب الأليم، وتلقى معه التوبيخ والتحقير.

والعلة ليست في تكليفهم بما هو فوق الطاقة، إنما قلوبهم في غمرة، لا ترى الحق الذي جاء به القرآن، مندفعون في طريق آخر غير النهج الذي جاء به، إذ لهم أعمال من دونها هم لها عاملون<sup>(١)</sup>.

إن الناظر في النص لإدراك معناها يتوجب عليه الانتباه إلى ما قبله وبعده، لذا فالآية سبقت للتعريض على ما وصف به السابقون من فعل الطاعات المؤدي إلى نيل الخيرات، ببيان سهولته، وكونه غير خارج عن حد الوسع والطاقة، فإن لم يبلغوا في فعل الطاعات مراتب السابقين، فلا عليهم بعد أن يبذلوا طاقتهم ويستقرغوا وسعهم<sup>(٢)</sup>.

ومما جاء قبله نصوص تحمل صفات أربع هي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ

مُشْفِقُونَ<sup>٥٧</sup> وَالَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ<sup>٥٨</sup> وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ<sup>٥٩</sup> وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتَوْا

(١) ينظر: في ظلال القرآن: ٤/٢٤٧٣.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل: ٤/٩١، والبحر المديد: ٣/٥٨٤، ومحاسن التأويل: ٧/٢٩٤.

وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾ [المؤمنون]، ليدلل لنا ترتيبها على أنها صفات عالية في نهاية الحسن:

فالأولى: دلت على حصول الخوف الشديد الموجب للاحتراز عما لا ينبغي.

والثانية: دلت على قوة إيمانهم بآيات ربهم.

والثالثة: دلت على شدة إخلاصهم.

والرابعة: دلت على أن المستجمع لتلك الصفات يأتي بالطاعات مع الوجل

والخوف من التقصير. وذلك هو نهاية مقامات الصديقين<sup>(١)</sup>.

ثم أشار إليهم بقوله: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ ﴿٦١﴾ [المؤمنون]، أي: يعطون العطاء وهم خائفون أن لا يتقبل منهم، لخوفهم أن يكونوا قد قصرُوا في القيام بشروط الإعطاء، وهذا من باب الإشفاق والاحتياط<sup>(٢)</sup>.

فعن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (يا رسول الله الذين يؤتون ما أتوا وقلوبهم وجلة هو الذي يسرق ويزنى ويشرب الخمر، وهو يخاف الله؟ قال: «لا يا بنت الصديق، ولكنه الذي يصلى ويصوم ويتصدق وهو يخاف الله»<sup>(٣)</sup>).

ثم إن هذه الجملة خبر عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ وما عطف عليه، فاسم «إن»: أربع موصولات، وخبرها جملة ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾، أي: أولئك الموصوفون بتلك الصفات يبادرون برغبة وسرعة إلى فعل الخيرات، وإلى الوصول إلى ما يرضى الله تعالى، وفيما يترتب عليها من فوز وفلاح سابقون لغيرهم<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٣/٢٨٣، والتفسير الواضح: ٢/٦٣٢، والتفسير المنير: ١٨/٦٥.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٥/٤٨٠.

(٣) سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب سورة المؤمنون: ٥/٣٢٧ (٣١٧٥)، وقال الألباني: صحيح.

(٤) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي: ١٠/٤٥.

وعليه فهذه الأعمال ليست أمرا فوق الطاقة، وليست تكليفا فوق الاستطاعة، إنما هي الحساسية الناشئة من الشعور بالله والاتصال به ومراقبته في السر والعلن وهي في حدود الطاقة الإنسانية، حين يشرق فيها ذلك النور الوضيء<sup>(١)</sup>.  
ثم ختم سبحانه هذه الآيات الكريمة ببيان أنها صفات جليلة لم تكلف أصحابها فوق طاقتهم، فالإيمان الحق إذا خالطت بشاشته القلوب يجعلها لا تحس بالمشقة عند فعل الطاعات، وإنما يجعلها تحس بالرضا والسعادة والإقدام على فعل الخير بدون تردد<sup>(٢)</sup>.

وأما صلة النص بما بعده وذلك من قوله تعالى: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرٍ مِّنْ هَذَا وَهُمْ أَعْمَلُ مِن دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَمَلُونَ﴾ [المؤمنون، ٦٣]، فنجد أن الله تعالى بعد أن بين أن الدين لا تكليف فيه إلا بقدر الطاقة، أرفد ذلك بالإنكار على الكفار والمشركين، ووصفهم بأنهم في غمرة مما في القرآن، أو من وصف المشفقين، وأن لهم أعمالا أخرى أسوأ في الكفر والعصيان، كالشرك والطعن في القرآن، والاستهزاء بالنبي ﷺ، وإيذاء المؤمنين<sup>(٣)</sup>.  
وهكذا يعود المشهد مرة أخرى إلى الحديث عن أحوال الكافرين، فما ذكر مما سبق هي أوصاف المؤمنين الصادقين، أما الكافرون فقلوبهم في غمرة وجهالة وغفلة مما عليه المؤمنون من صفات حميدة، فالكافرون لهم أعمال سيئة كثيرة من دون ذلك مستمرون عليها، ومعتادون لفعلها مندفعون في ارتكابها بدون وعى أو تدبر<sup>(٤)</sup>.  
قال البغوي: (للكفار أعمال خبيثة من المعاصي، والخطايا محكومة عليهم من دون ذلك... لا بد لهم من أن يعملوها فيدخلوا بها النار لما سبق لهم من الشقاوة هذا قول أكثر المفسرين)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: في ظلال القرآن: ٤/٢٤٧٣.

(٢) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي: ١٠/٤٥، وقبس من نور القرآن الكريم: ٨/١٨٠-١٨١.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٤/١٤٩، والتفسير المنير: ١٨/٧٢.

(٤) ينظر: محاسن التأويل: ٧/٢٩٤، والتفسير الوسيط للطنطاوي: ١٠/٤٦.

(٥) معالم التنزيل: ٣/٣٦٩.

ومن عجائب قدرة الله تعالى أنه يحكم على عبده الكافر أنه سيعمل كذا، ومع ذلك لم يعاند أحد منهم، لأنه سبحانه لا يتحكم فيما يجريه علينا فحسب، وإنما في اختيار العبد ومواده، مع أن العبد حرٌّ في أن يفعل أو لا يفعل.

وهذه القضية واضحة مع أبي لهب فقد حُكم عليه أنه سيكون في النار، ولم يكن بمقدوره دخوله الإسلام فيكون الحكم فيه غير صحيح.

لكن هذا كلام الله وحكمه لا يردده ولا يخالفه أحد مهما كان أمره في يده وهو قادر على الاختيار، وهذا من إعجاز قدرة الله في فعله وعلى خلقه في أفعالهم<sup>(١)</sup>.

يتضح من سابق النص ولاحقه أن العبد في بحبوبة التكليف على قدر طاقته وتوجهاته، فمن أراد طريق الصلاح فعليه بالاتصاف بصفاتهم السابقة، ومن جَانبها كان من الصنف الثاني وكل ذلك بمقدوره واختياره.

وعودة لذي بدء فإن الإيمان إذا استقر في قلب الإنسان حرك جوارحه للعمل والطاعة، وكلما قوي الإيمان قويت العبادات، وزادت الطاعات.

قال الطبري: (ولا نكلف نفساً إلا ما يسعها ويصلح لها من العبادة، ولذلك كلفناها ما كلفناها من معرفة وحدانية الله، وشرعنا لها ما شرعنا من الشرائع، وعندنا كتاب أعمال الخلق بما عملوا من خير وشرٍّ، ينطق بالحقّ ويبين بالصدق عما عملوا من عمل في الدنيا، لا زيادة عليه ولا نقصان، ونحن موفو جميعهم أجورهم، المحسن منهم بإحسانه والمسيء بإساءته)<sup>(٢)</sup>.

وقال النسفي: (إن الذي وصف به الصالحون غير خارج عن حد الوسع والطاقة، وكذلك كل ما كلفه عباده وهو رد على من جوز تكليف ما لا يطاق)<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الوسيط للواحدي: ٢٩٤/٣، ومفاتيح الغيب: ٢٣/٢٨٥، وتفسير الشعراوي: ١٦/١٠٠٧٦.

(٢) جامع البيان: ٤٨/١٩.

(٣) مدارك التنزيل: ٤٧٣/٢.

## وعليه فبالإمكان حصر المعنى بأمريين:

الأول: أن الله لا يكلف أحدا من الأعمال ما يتلف طاقة وسعه فيه، فلا يكلف الغني من الإعطاء ما يتلف به غناه، ولا يكلف كل حي من العمل ما يتلف به طاقته وحياته؛ وإنما أمره وكلفه بأمور يحتمل طاقتهم ذلك العمل والأمر؛ فدل ذلك أنه لم يرد به طاقة العمل وقدرته؛ ولكن طاقة الأحوال التي يجوز تقدمها عن الأحوال.

والثاني: لئلا يقولوا إنا لم نطق ما كُلفنا؛ لأنهم تركوا الأعمال التي أمروا بها، وكلفوا بأعمال مثل التي تركوها، وهي المعاصي التي عملوها، فما أمروا من الأعمال ليس يفوق التي عملوها، ولكن مثلها، فلا يكون لهم في ذلك احتجاج<sup>(١)</sup>.

وهكذا أرشدنا جل في علاه إلى أن ما كلفوا به سهل يسير لا يخرج عن حد الوسع والطاقة، وأنه مهما قل فهو محفوظ عنده في كتاب لا يضل ولا ينسى، وهو لا يظلم أحدا من خلقه، بل يجزى بقدر العمل، وبما نطقت به الصحف على وجه الحق والعدل<sup>(٢)</sup>.

ولعل أحدهم يدعي أن الطاقة في هذا العصر لم تسع هذه التكاليف، فالزمن تغير، والأعمال والمسؤوليات كثرت، إلى غير ذلك من هذه الأقوال التي يريد أصحابها التتصل من شرع الله.

والجواب: فما دام التكليف باقيا فالوسع باق، والحق سبحانه أعلم بوسع خلقه وطاقاتهم، لكن الواجب أولا أن ننظر إلى التكليف ثم نحكم على الوسع من التكليف، ولا نحكم على التكليف من الوسع.

(١) ينظر: تأويلات أهل السنة: ٤٧٨/٧، والكشاف: ١٩٣/٣.

(٢) ينظر: البحر المديد: ٥٨٤/٣، وتفسير المراغي: ٣٥/١٨.

ثم إن الظلم بمكان منه جل في علاه لا يتصور، فالظلم نتيجة الحاجة للانتفاع بأثر الغير في الخير زيادة عما عنده، والحق هو المعطي، وهو الغني الذي لا حاجة له إلى أحد، فلا ظلم في التكليف ولا في استيفاء الثواب والعقاب<sup>(١)</sup>.

قال القرطبي: (وأضاف ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ﴾ إلى نفسه لأن الملائكة كتبت فيه أعمال العباد بأمره، فهو ينطق بالحق، وفي هذا تهديد وتأييس من الحيف والظلم)<sup>(٢)</sup>. هذا فلا بد أن نعي هذه الحقيقة المهمة، وهي أن الله تعالى قدر التكاليف وجعلها في حدود وسع الإنسان وأمانته ومسئوليته، فإذا وجد الإنسان ضيقاً في الوقت فهو من خلل في موازنته وبذله، لا في هذا النظام الرباني الذي قدره تقديراً، ولا في التكاليف التي أمر بها، وكيف لا يضطرب الميزان، ولا يضيق الوقت، حين يعكف الإنسان على أهوائه فيعطيها الوقت الأوسع، أو يمضي في سعيه للرزق يلهث ليل نهار، أو يؤثر الدنيا وزخرفها على الآخرة ونعيمها.

إن لكل مسلم دوراً وواجباً ومسؤولية، وهناك حد أدنى من المسؤوليات يشترك فيه المسلمون جميعاً، ثم تنمو المسؤوليات مع نمو الوسع والطاقة، حتى إذا أصبح منطلقاً من إيمانه وعمله ويقينه، فلا حق له إلا أن يعتبر قضيته الأكبر والأخطر في حياته، ثم تليها سائر القضايا حسب وزنها ومنزلتها في منهاج الله.

لذا فعلياً أن نعي هذا النهج ونتدبره ونمارسه بأمانة ووفاء، خطة خاصة ليومنا وأسبوعنا، أو لشهرنا وسنتنا، فنضعها على ضوء منهاج الله لا بأهوائنا وشهواتنا، وإنها لمسؤولية البيت والمعهد ومؤسسات الأمة، وهؤلاء كلهم مسؤولون عن إعداد المسلم وتدريبه على احترام الوقت وتنظيمه، ووضع نهجه وخطته لذلك.

(١) ينظر: تفسير الشعراوي: ١٦/١٠٠٧٠-١٠٠٧١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٣٤/١٢.

ومما يعضد ذلك ويشهد له ما ورد من قوله تعالى في موطن آخر إذ جاء التكليف في موطن المجازاة والثواب في جملة اعتراضية، للتبنيه على أن الجنة مع عظم محلها يوصل إليها بالعمل السهل من غير تحمل الصعب، وأن العمل الصالح الموصل إلى الجنة سهل غير صعب، فهو ليس شاقاً ولا خارجاً عن طاقة البشر، بل يسهل على كل إنسان فعله، متى توافر الإيمان، وتأييد بهدي القرآن، وذلك من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَأْتِيَنَّهُمْ أَجْرُهُمْ فِيهَا خَالِدِينَ﴾ [الأعراف] (١).

قال ابن عطية: (هذه آية وعد مخبرة أن جميع المؤمنين هم أصحاب الجنة ولهم الخلد فيها، ثم اعترض أثناء القول بعقب الصفة، التي شرطها في المؤمنين باعتراض يخفف الشرط ويرجى في رحمة الله ويعلم أن دينه يسر وهذه الآية نص في أن الشريعة لا يتقرر من تكاليفها شيء لا يطاق) (٢).

وقال الرازي: (وإنما حسن وقوع هذا الكلام بين المبتدأ والخبر لأنه من جنس هذا الكلام، لأنه لما ذكر عملهم الصالح ذكر أن ذلك العمل في وسعهم غير خارج عن قدرتهم وفيه تنبيه للكفار على أن الجنة مع عظم محلها يوصل إليها بالعمل السهل من غير تحمل الصعب) (٣).

لذا فمنه يعلم أن فائدة هذا الإدماج الارتفاق بالمؤمنين، ليطمئن قلوبهم أن لا يطلبوا من الأعمال الصالحة بما يخرج عن الطاقة، حتى إذا لم يبلغوا إليه أيسوا من الجنة، بل يطلبون ما في وسعهم، فإن ذلك يرضي ربهم.

(١) ينظر: تفسير المراغي: ١٥٣/٨، والتفسير المنير: ٢٠٩/٨.

(٢) المحرر الوجيز: ٤٠١/٢، وينظر: الجواهر الحسان: ٣١/٣.

(٣) مفاتيح الغيب: ٢٤٢/١٤.

ودل قوله: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ على قصر ملازمة الجنة عليهم، دون غيرهم، ففيه تأسيس وتنبية آخر للمشركين بحيث قويت نصية حرمانهم من الجنة ونعيمها<sup>(١)</sup>. وهكذا يتضح ويكشف عن فضل الله ورحمته بعباده، وأن ما يكلفه المؤمنون من أعمال صالحة، هو مما تحتمله النفس، ويطبقه كل إنسان، إذا ما حقق إيمانه وإخلاصه لله، والعمل الصالح ليس المطلوب عملاً على إطلاقه، وإنما هو مقدور بقدر كل نفس وما تحتمل، فالمريض غير المعافى، والأعمى غير المبصر، والمقيد غير المطلق، وهو بهذه الصفة قيد وارد على الإطلاق المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ليدلنا على وسع رحمته، وعظم فضله وكرمه<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ١٣٠/٨.

(٢) ينظر: التفسير القرآني للقرآن: ٤٠٢/٤.



## الخاتمة

لا بد لكل بداية نهاية، وفي بيانها أمور، ولقد تضمنت الآية الكريمة ملحظاً متناسقاً بتأصيل مفهومية التكليف ومآلاته وتكمن في أمور عدة أوجزها بما يأتي:

١. تأصيل الباب أمام الذين يحاولون أن يتحللوا من التزامات التكليف عليهم، والانفلات من الحكم، فالتكليف هو أمر الشارع الحكيم بـ «افعل» و «لا تفعل» وسبحانه لا يكلف الإنسان إلا إذا كان قادراً على أن يؤدي مطلوبات الشرع؛ لذلك أوضح سبحانه أنه يوفر للإنسان كل ماديات الحياة الأساسية، فهو حين يكلف الإنسان لا يكلفه شططاً، ولكن هو الذي يضع نفسه في موضع الشطط.

٢. لا بد أن نعي هذه الحقيقة المهمة وهي أن الله سبحانه وتعالى قدر الليل والنهار، وقدر التكاليف، وجعلها في حدود وسع الإنسان وأمانته ومسؤوليته، فإذا وجد الإنسان ضيقاً في الوقت فهو من خلل في موازنته وبذله، لا في هذا النظام الرباني الذي قدره الله تقديراً، ولا في التكاليف التي أمر بها.

٣. على المسلم أن يعي هذا النهج ويتدبره ويمارسه بأمانة ووفاء، وعليه أن يضع على ضوء منهاج الله وعلى ضوء واقعة خُطته الخاصة ليومه وأسبوعه، أو لشهره وسنته، فهي مسؤولية البيت والمعهد ومؤسسات الأمة، وكذلك الدعوة الإسلامية ودعاتها وجنودها، وهؤلاء كلهم مسؤولون عن إعداد المسلم وتدريبه على احترام الوقت وتنظيمه، ووضع نهجه وخطته لذلك.

٤. الواقع أن الآية في سورة البقرة ليست ناسخة، وإنما هي موضحة، والله تعالى يغفر لمن يشاء ذنبه، بتوفيقه إلى التوبة والعمل الصالح الذي يمحو السيئة، ويعذب من يشاء، لمن لم يعمل خيرا فيكفر عنه سيئاته، ولم يتب إليه، والله على كل شيء أراده قدير.

٥. تبين أن كل تكليف اقترن بجزائه، وأن كل امرئ سيجزى على الخير خيرا، وعلى الشر شرا. وما تضمنه النص الكريم هو نتيجة لما تضمنه النص السابق؛ لأن النص السابق أفاد أن ثمة تكليفا، ولا ينتج التكليف نتائجه إلا إذا كان ثمة جزاء؛ والنص السابق أيضا أفاد أن الله لا يكلف إلا بما يكون في القدرة من غير إرهاق، بل بإرادة حرة وبسر لا عسر فيه. وذلك أساس للقيام بالتكليف بإرادة حرة، ومقدرة غير مرهقة؛ وذلك يوجب الجزاء العادل.

٦. إن الخطأ والنسيان لا مؤاخذة عليهما؛ لأن الناسي والمخطئ لا إرادة لهما فيما فعلاه نسيانا أو خطأ، فنبت أن المؤاخذة على النسيان والخطأ مما جاءت به الشريعة وجرى عليه عرف الناس في معاملاتهم وقوانينهم، ولو لم يكن كل من الناسي والمخطئ مقصرا لما كان هذا، وكما جاز ذلك وحسن يجوز أن يؤاخذ الله الناس في الآخرة بكل ما يأتونه من المنكر ناسين تحريمه أو واقعين فيه خطأ، ولكنه تعالى علمنا أن ندعوه بالألا يؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، وذلك من فضله علينا وإحسانه في هدايتنا.

٧. إن الخواطر السانحة والوساوس العارضة وحديث النفس الذي لا يصل إلى درجة القصد الثابت والعزم الراسخ لا يدخل في مفهوم الآية.

٨. إن كون الدعاء مطلقاً يدعو به المسلم في كل وقت هو ملاذ يلوذ به، لتغلب النفس والأهواء واستيلاء الضعف النفسي المستولى عليهم، والحال أمام أمر لا طاقة لهم به، فلا يجدون إلا وجه الله يبسطون أيديهم إليه أن يعينهم على أنفسهم، فيقوى من إيمانهم، ويشد من عزائمهم، في هذا الصراع الدائر في كياناتهم، بين الإقدام على المعصية والإحجام عن مواقعتها، حتى ينتصروا على أنفسهم وينتهوا عما نهوا عنه.

٩. من لم يعرف من الدعاء إلا حركة اللسان، مع بقائه على المخالفات، وتجاوى السنن التي سنّها الله، فهو بدعائه كالمساخر من ربه، فهو لا يستحق منه إلا المقت والخذلان.

١٠. ينبغي للإنسان أن يتوسل في الدعاء بالوصف المناسب، ولهذا كان أكثر الأدعية في القرآن مصدرة بوصف الربوبية، وهي أدعية تصور حال المؤمنين مع ربهم؛ وإدراكهم لضعفهم وعجزهم، وحاجتهم إلى رحمته وعفوه، وإلى مدده وعونه؛ وإلصاق ظهورهم إلى ركنه، والتجائم إلى كنفه، وانتسابهم إليه وتجردهم من كل من عداه؛ واستعدادهم للجهاد في سبيله واستمدادهم النصر منه، كل أولئك في نعمة وادعة واجفة تصور بإيقاعاتها وجيب القلب ورفرفة الروح، فكأنما نحن أمام مشهد الدعاء، وصفوف المؤمنين قائمة تردده في خشوع؛ عقب إعلان حقيقة التكليف وحقيقة الجزاء.

١١. التلويح بالوثيقة الريانية التي يستمسكون بها، وهي إحساسهم بأن الله مولاهم ومعينهم وناصرهم وممدهم بفضله، وقد طلبوا منه النصر الدائمة، فيجب على الإنسان اللجوء إلى الله عز وجل في النصر على القوم الكافرين.

١٢. التحريض على تحصيل ما وصف به الصالحين من فعل الطاعات المؤدي إلى نيل الخيرات ببيان سهولته، وأنه غير خارج عن حد الوسع والطاقة، وأن ميزان قبول الأعمال: الإيمان والرجاء والخوف والإخلاص وأداء الواجبات مع الاجتهاد في إيفائها حقها.

## المصادر

١. أحكام القرآن، أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بالكنيا الهراسي الشافعي (ت ٥٠٤هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
٢. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٣. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
٤. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٥. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة (ت ١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي، القاهرة، ١٤١٩هـ.
٦. تأويلات أهل السنة، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٧. التحرير والتتوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.
٨. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي (ت ١٤١٨هـ)، مطابع أخبار اليوم، ١٩٩٧م.

٩. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية، ط٣، ١٤١٩هـ.
١٠. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١١. تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٢. التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد ١٣٩٠هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة.
١٣. تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي (ت١٣٧١هـ)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م.
١٤. تفسير المنار، محمد رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني (ت١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
١٥. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، الدكتور وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط٢، ١٤١٨هـ.
١٦. التفسير الواضح، محمد محمود الحجازي، دار الجيل الجديد، بيروت، ط١٠، ١٤١٣هـ.
١٧. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.

١٨. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٩. جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٢١. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٢. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
٢٣. الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي (ت ١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢٤. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٢٥. زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى المعروف بأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي.
٢٦. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٧. فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الفنّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، عني بطبعه وقدّم له وراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٢٨. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
٢٩. في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (ت ١٣٨٥هـ)، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط ١٧، ١٤١٢هـ.
٣٠. قبس من نور القرآن الكريم، محمد علي الصابوني، دار السلام، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٣١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
٣٢. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.



٣٣. لباب التأويل في معاني التنزيل،، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

٣٤. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٥. مجموع الفتاوى، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٣٦. محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

٣٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب المعروف بابن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٣٨. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٩. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٠. معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٤١. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
٤٢. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ.
٤٣. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ). تحقيق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
٤٤. الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٤٥. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٦. النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد، الشهير بالماوردي  
(ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب  
العلمية، بيروت.

٤٧. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي  
(ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي  
محمد معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-  
١٩٩٤م.

